عبد الله الثاني ابن الحسين

سعادة السيد شيخ نيانغ

رئيس لجنة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

يسعدنا بداية أن ننقل خالص تمنياتنا لكم بالتوفيق على تسلمكم هذه المسؤولية الكبيرة في هذه الفترة المهمة في تاريخ الشعب الفلسطيني الشقيق وقضيته العادلة، وأن نضم صوتنا إلى صوتكم ولجنتكم الموقرة للتأكيد على حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وخاصة حقه بتقرير مصيره، وتلبية تطلعاته المشروعة في إقامة دولته المستقلة.

وفي هذا المقام، نثني على جهودكم ومساعيكم لمجابهة كل المحاولات الرامية إلى تقويض أو إنكار حقوق الشعب الفلسطيني الشقيق، مؤكدين مجددا أن القضية الفلسطينية هي مفتاح السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، وعلى أهمية معالجة جميع قضايا الوضع النهائي وعلى رأسها القدس وحق اللاجئين بالعودة والتعويض عبر مفاوضات جادة وضمن إطار تسوية شاملة للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

إن الشعب الفلسطيني، كباقي الشعوب، له الحق بالعيش بسلام وكرامة، وبالتطلع للمستقبل بعين من الأمل لا بعين اليأس، ونحن اليوم بأشد الحاجة إلى تضافر الجهود لإعادة إحياء عملية السلام. ففي الوقت الذي نشهد فيه تطورات خطيرة على الصعيدين الدولي والإقليمي، لا تزال القضية الفلسطينية تشكل القضية المركزية في الشرق الأوسط، ولا يزال السلام الشامل والدائم هو الخيار العربي الاستراتيجي، الذي تجسده مبادرة السلام العربية التي تبنتها جميع الدول العربية ودعمتها منظمة التعاون الإسلامي.

إن الحاجة إلى إنهاء الجمود الذي تشهده عملية السلام تتعاظم يوما بعد يوم، وهذا الانسداد الحاصل لن يسهم إلا في المزيد من الإحباط والفراغ الذي تستغله قوى التطرف وأعداء السلام. وبينما نتطلع إلى ما أعربت عنه الولايات المتحدة الأمريكية من التزام بدفع عملية السلام والتوصل لحل عادل وشامل، لنؤكد أن لا بديل عن حل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة والقابلة للحياة على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية. ولا بد من التأكيد في هذا الصدد أن جميع النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية غير قانونية وغير شرعية، بما في ذلك عمليات مصادرة الأراضي وشق الطرق وهدم ممتلكات الفلسطينيين، وأن كل هذه الإجراءات الإسرائيلية المرفوضة والمدانة لا تُنشيء حقوقاً ولا ترتب التزامات، كما أنها تشكل عائقا حقيقيا أمام الوصول لتحقيق حل الدولتين.

إن التزام الأردن في الحفاظ على الهوية العربية التاريخية الإسلامية المسيحية للقدس الشريف، والوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس هو واجب ومسؤولية نفخر بهما، وسنستمر بحملهما لتكون المدينة المقدسة ركيزة من ركائز السلام لا عبئا عليه ولا سلاحا موجها نحوه، وسيواصل الأردن بذل جميع الجهود للتصدي لأية محاولة لفرض واقع جديد أو تغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم فيها.

إن ضمان استمرار الخدمات الإغاثية والتعليمية والصحية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" أولوية للاستقرار والازدهار في المنطقة، وأي تقليص لدورها وخدماتها الإنسانية يشكل تهديدا لحقوق أكثر من خمسة ملايين لاجئ، ولما كفلته قرارات الشرعية الدولية وفي مقدمتها القرار ١٩٤.

لقد عمل الأردن جاهدا مع شركائه في المجتمع الدولي من أجل ضمان استمرار قيام الوكالة بواجبها وفقا لولايتها الأممية من خلال حشد الدعم لها، ونعول هنا على الدور المهم للجنتكم الكريمة وجهودها في تسليط الضوء على هذه القضية وأبعادها الإنسانية لتوفير حلول مستدامة تمكن الوكالة من القيام بواجباتها.

ختاماً، نبارك لكم جهود لجنتكم المتواصلة في الحفاظ على حقوق الشعب الفلسطيني وتطلعاته، مؤكدين دعمنا الكامل لمساعيكم الكريمة في حشد الدعم الدولي للحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني الشقيق، متمنين لكم كل النجاح في مهامكم النبيلة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

عبدالله الثاني ابن الحسين

ملك المملكة الأردنية الهاشمية

صاحب الوصاية وخادم الأماكن المقدسة في القدس

عمان في ١٠ ربيع الأول ١٤٤٠ هجرية

الموافق ١٨ تشرين الثاني ٢٠١٨ ميلاديه